انعكاسات الجانب التجاري لاتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية على التجارة الخارجية للجزائر: بعد عشر سنوات من التجربة

خير الدين بلعز[1] و رابح خوني[2]
[1] كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
[2] كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد خيضر – بسكرة
belaazekhayreddine@live.fr - khouni28302@yahoo.com

الملخَّــص:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض تاثير إتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية على قطاع التجارة الخارجية للجزائر، فبالرغم من مرور أكثر من عشر سنوات على دخول إتفاقية الشراكة حيز النفاذ وإستفادت الجزائر من برامج دعم تنفيذ الإتفاقية وتاهيل المؤسسات الإقتصادية، يبدو أنها لم تتمكن بعد من الإنفتاح على السوق الأوروبية، فالصادرات خارج قطاع المحروقات بقيت ضئيلة حيث لم تتجاوز حاجز ملياري دولار، كما أن الانعكاسات السلبية لهذه الاتفاقية على بعض القطاعات مثل: الصناعات الناشئة، الزراعة، الإيرادات العامة، حتمت على الجزائر إعادة النظر في مراجعة التفكيك الجمركي لبعض المنتجات وتاخير إقامة منطقة للتجارة الحرة إلى غاية سنة 2020 بدلا من 2017.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الأورو-جزائرية، التجارة الخارجية، الاقتصاد الجزائري، برنامج دعم تنفيذ الاتفاقية، منطقة التجارة الحرة.

Résumé :

Le but de cette étude est d'examiner l'effet de l'accord d'association UE-Algérie sur le secteur du commerce extérieur de l'Algérie, plus de dix ans après l'entrée en vigueur de l'accord d'association, L'Algérie a bénéficié d'un soutien d'appui à la mise en œuvre de l'Accord d'association Algérie-Union européenne et des aides financières et techniques , mais les exportations en dehors du secteur des hydrocarbures sont restées négligeables, et les conséquences négatives de cet accord sur certains secteurs comme: les industries émergentes, l'agriculture, les recettes publiques , L'Algérie a été forcé de revenir sur les étapes du processus d'établissement d'une zone de libre-échange jusqu'en 2020.

Mots-clés: Partenariat euro-algérien, Commerce extérieur, Economie algérienne, Programme d'appui à la mise en œuvre de l'Accord d'association, Zone de libre-échange.

Abstract :

The purpose of this study is to examine the effect of EU-Algeria association agreement on Algeria's foreign trade sector, more than ten years after the entry into force of the association agreement, Algeria benefited from support implementation of the agreement and financial programs, but the exports outside the hydrocarbon sector remained negligible, and the negative consequences of this agreement on certain sectors like: emerging industries, agriculture, public revenues forced Algeria to reconsider the stages process of establishment of free trade area until 2020.

Keywords: Euro-Algerian partnership, Foreign trade, Algerian economy, The Programme to support the implementation of the Association Agreement, Free Trade Area.

المقدمة:

تعود العلاقات الثنائية الجزائرية–الأوروبية إلى منتصف السبعينات من القرن الماضي وبالضبط إلى سنة 1976 تاريخ إمضاء إتفاقية التعاون والتي ضمت أيضا كل من تونس والمغرب حيث جاء هذا الإتفاق ليؤسس عهدا جديدا من التعاون بين أوروبا ودول المغرب العربي تطبيقا للسياسة الأوروبية الجديدة إتجاه الدول المتوسطية " approche global méditerranéenne" لتتوج بعدها بإعلان برشلونة سنة 1995 نشأة الشراكة الأورو–متوسطية تهدف إلى تحقيق التعاون على ثلاث مستويات المستوى التجاري التعاون الإقتصادي المستوى الإجتماعي.

لقد تم إبرام العقد الأول من التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية في 26 / 04 / 1976 ويتضمن في ديباجته العمل على قيام تعاون واسع من شأنه أن يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، وانطلاقا من الأهداف والأولويات التي تتضمنها برامج التنمية الاقتصادية

والاجتماعية، المتضمنة رغبة الطرفين في بناء نموذج جديد من العلاقات من خلال محاور ثلاثة هي: المبادلات التجارية، التعاون الاقتصادي، التعاون في مجال اليد العاملة، كما ينص هذا الاتفاق على أنه يمكن للجزائر أن تصدر سلعها الصناعية إلى أسواق دول المجموعة حيث تكون معفاة من الرسوم الجمركية، باستثناء المنتجات الزراعية، التي وارداتها إلى الاتحاد تتحدد في حصص، وكان على كل من تونس والمغرب أن تستغلا هذا الامتياز، بالعكس من الجزائر التي لم تبرز وجودها بالأسواق الأوروبية في مجال الصادرات خارج المحروقات، ولم تستطع أن تصل حتى إلى حجم الحصة المحددة لها، فيما يخص المنتجات الزراعية.

لقد عرفت التجارة الخارجية للجزائر تحولا جذريا، فبعد أن كانت الدولة هي المحتكر الوحيد للتعاملات التجارية الخارجية، بفضل القانون رقم 78-02 الصادر في 11 فيفري 1978 الذي يكرس سياسة إحتكار مؤسسات الدولة لعمليات الإستيراد والتصدير، أرادت الجزائر فتح المجال أمام الخواص وأيضا تحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية والغير جمركية من أجل إعطاء ديناميكية أفضل للدفع بالصادرات خارج قطاع المحروقات، خاصة بعد الأزمة الإقتصادية التي مرت بها أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن الماضي.

مع تطور الإتجاه القائم على العلاقة بين تحرير التجارة والنمو، التشغيل، إنتهجت الجزائر سياسة إقتصاد السوق كضرورة من أجل تحرير التجارة الخارجية والإستفادة من المزايا فيما يتعلق بالتنافسية والنفاذ إلى الأسواق على المستوى الإقليمي، وكذا المكاسب التي يوفرها الإندماج في السوق العالمية.

بناءا على ما تم التطرق له سابقا يمكن إبراز إشكالية الدراسة في التساؤل التالي: هل إستفادت الجزائر تجاريا من إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي؟

وللإجابة على التساؤل التالي قمنا بتقديم هذه الورقة البحثية في أربع محاور أساسية وهي:

- مسار إتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية؛
- برنامج دعم تنفيذ إتفاقية الشراكة؛
- الجانب التجاري لإتفاقية الشراكة؛
- واقع التجارة الخارجية للجزائر في ظل إتفاقية الشراكة.

أولا: مسار إتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية

تأخرت الجزائر كثيرا في إمضاء بروتوكول إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي مقارنة بالدول الجارة (تونس 1995/70/17، المغرب 1995/11/15) وذلك بسبب الظروف العامة التي مرت بها الجزائر في تلك الفترة من تدهور الوضع الأمني، والإصلاحات الإقتصادية من جهة أخرى حيث تم المصادقة على إتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية في 19 ديسمبر2001 ، والإمضاء على بروتوكول الإتفاقية في 22 أفريل 2002 بمناسبة القمة الأورو-متوسطية التي جرت بإسبانيا وبالضبط في مدينة فالنسيا، ويدخل حيز التنفيذ في أول سبتمبر 2005.

وإذا أردنا تقديم مسار إتفاقية الشراكة بشكل موجز وبسيط يمكن إيجازها في 12 محطة رئيسية وهي:[1]

-1972: سياسة " النهج المتوسطي الشامل"

-1976: أول إتفاق للتعاون الأوروبي-الجزائري

1976 – 1995: التوقيع على أربع بروتوكولات للتعاون الإقتصادي والمالي

-1991: السياسة المتوسطية المتجددة

-1995: إعلان برشلونة

-1995 – 2006: آليات التعاون المالي المتوسطي(ميدا)

-2004: إطلاق سياسة الجوار الأوروبية

-2005: دخول حيز التنفيذ لإتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر

-2007 – 2013: الآلية الأوروبية للجوار والشراكة: آلية لتمويل عمليات التعاون في إطار سياسة الجوار.

-2008: إطلاق الإتحاد من أجل المتوسط

-2012: بداية المفاوضات المتعلقة بـــ" خطة العمل بين الإتحاد الأوروبي والجزائر"

-2014 – 2020: آلية الجوار الأوروبي تحل محل الآلية الأوروبية للجوار والشراكة.

ولقد جاء هذا الإتفاق من أجل تحقيق الأهداف التالية :[2]

- توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الأطراف مما يسمح بتطوير علاقات التعاون في جميع المجالات؛
- تنمية التبادلات التجارية، وضمان إمتداد العلاقات الإقتصادية والإجتماعية المتوازنة بين الأطراف، وتهيئة الظروف للتحرر التدريجي للتجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال؛
- تسهيل تنقل الأشخاص خاصة في إطار الإجراءات الإدارية؛
- تشجيع التكامل بين بلدان المغرب العربي من خلال تعزيز التجارة والتعاون داخل مجموعة المغرب العربي ودول المجموعة الأوروبية؛

- ترقية التعاون في المجال الإقتصادي، الإجتماعي، الثقافي والمالي؛

وقد ضم بروتوكول إتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية 110 مادة موزعة على 9 فصول حيث إحتوت الفصول الثمانية الأولى في الإتفاقية على محاور الشراكة وقد جاءت كالتالي:

- الحوار السياسي (المادة 3- 8): من خلال العمل على تسهيل تقارب وجهات النظر وتحسين التفاهم المتبادل والتنسيق المنتظم بشأن القضايا الدولية ذات الإهتمام المشترك وكذلك المساهمة في تعزيز الأمن والإستقرار في المنظمة؛
- تحرير التجارة في السلع (المادة 6 – 29): من خلال إقامة منطقة للتبادل الحر وبمرحلة إنتقالية تقدر بـــ 12 سنة وتكون مطابقة لقواعد الإتفاقية العامة لتعريفة الجمركية والتجارة 1994؛
- التجارة في الخدمات (المادة 30 – 37): حيث تتعهد من خلالها دول الإتحاد الأوروبي بتقديم معاملة لا تقل تفضيلا عن تلك الممنوحة لطرف أخر، كما تضمن الجزائر تقديم معاملة لا تقل هي الأخرى تفضيلا عن تلك الممنوحة لمورد من طرف ثالث فيما يتعلق بتقديم الخدمات العابرة للحدود، التواجد التجاري، تواجد الأشخاص الطبيعيين، النقل، اللوائح والتشريعات الداخلية؛
- التعاون الإقتصادي (المادة 38 – 46): حيث تناولت المدفوعات وحركة رؤوس الأموال، المنافسة وبعض الإجراءات الإقتصادية التي تخص الإحتكار، مؤسسات الدولة، حقوق الملكية الفكرية؛
- التعاون الإقتصادي (المادة 47 – 66): حيث حثت على تعزيز التعاون خاصة في المصالح المشتركة، ودعم جهود الجزائر في التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة من خلال التحاور

الإقتصادي المنتظم، تبادل المعلومات والخبرات والتكوين، الدعم التقني والإداري؛

- التعاون الإجتماعي والثقافي (المادة 67 – 78): من خلال التطرق إلى: الإجراءات المتعلقة بالعمال، الحوار في المجال الإجتماعي، تنفيذ التعاون في الجانب الإجتماعي، من خلال دعم التنمية الإجتماعية (ظروف المعيشة، ترقية دور المرأة، حماية الأم والطفل، نظام الضمان الإجتماعي، حماية حقوق الإنسان) بالإضافة إلى التعاون في الجانب الثقافي والتربوي؛
- التعاون المالي (المادة 79 – 81): تهدف من خلالها على مرافقة الجزائر فيما يخص تأهيل آليات من أجل تحرير الإقتصاد الجزائري وإعادة بعث توازنات مالية وخلق مناخ إقتصادي ملائم لتشريع النمو والرفاهية؛
- التعاون في المجال القضائي والشؤون الداخلية (المادة 82 – 91): بالتطرق إلى تقوية مؤسسات الدولة والحقوق، التعاون في مجال تنقل الأفراد، مكافحة ومراقبة الهجرة الغير شرعية، التعاون القضائي والقانوني، الوقاية من الجريمة المنظمة، تبييض الأموال، العنصرية، محاربة المخدرات ومكافحة الإرهاب والرشوة ....

ثانيا: برنامج دعم تنفيذ اتفاقية الشراكة

ومن أجل تحقيق الأهداف المذكورة سابقا ألا من بينها إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر تم إعتماد برنامج دعم تنفيذ إتفاقية الشراكة يرتكز في الأساس على الأدوات التالية: [3]

-المساعدة التقنية: تعني توفير المعرفة والمهارات من طرف الخبراء على المدى القصير والمتوسط، والتكوين والرحلات الدراسية وبالإضافة إلى البحوث، والمستفيدون من هذا النوع من التعاون هم المؤسسات العامة ولكن أيضا الجهات الفاعلة في القطاع الخاص التي تلعب دورا هاما في هذا المجال؛

-التوأمة: تسمح مشاريع التوأمة بتوحيد مهارات القطاع العام للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي مع البلدان المستفيدة، وتوثيق التقارب بين الإتحاد الأوروبي وجيرانه؛

-المساعدة التقنية وتبادل المعلومات (تايكس) : وهي أداة فعالة للمساعدة التقنية وتبادل المعلومات تسمح بنشر المعرفة والممارسات على المدى القصير خاصة في إطار صياغة العقود التشريعية؛

-دعم تحسين الحكم والإدارة (سيغما) : هي مبادرة مشتركة بين الإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية ترمي إلى تعزيز نظم الحوكمة العامة وقدرات إدارتها خمسة مواضيع رئيسية وهي: الإطار الإداري القانوني وإدارة الخدمة العامة، إدارة ومراجعة الحسابات المالية العامة، الصفقات العمومية، التنسيق والسياسة العامة، إستراتيجية وإصلاح الحوكمة العامة.

ويعتبر برنامج دعم تنفيذ إتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية برنامج ممول من طرف الإتحاد الأوروبي وتحت إدارة وزارة التجارة الجزائرية، حيث تم المصادقة عليه في سنة 2008 ودخل حيز التنفيذ في 2009، حيث يمس العديد من القطاعات ومقسم على 3 مراحل تمتد كل مرحلة لـــ 3 سنوات، حيث كان من المفروض أن ينتهي بإنشاء منطقة التبادل الحر، غير أن عملية مراجعة التفكيك الجمركي حالت دون ذلك.

وجاء هذا البرنامج ليشمل موضوعين أساسيين الأول الإصلاح الإقتصادي والثاني يتعلق بالسياسات التجارية ويمكن أن نوجزها في التالي:

1- مرافقة الإصلاحات الإقتصادية : ويشمل نقطتين

1-1 إصلاحات الإطار الإقتصادي: حيث تحوي على تحديث نظم الميزانية على المدى المتوسط، تبسيط الإجراءات الضريبية، تنويع مصادر الإيرادات الضريبية وتقديم السياسات المالية؛

1-2 الإصلاحات الهيكلية: وتشمل إنشاء وتحديث نظام المعلومات الإقتصادي، تعميق إصلاحات الخدمات المالية (البنوك، التأمينات)، تحسين القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري ومناخ الأعمال؛

2- السياسات التجارية: وتشمل سبع نقاط أساسية وهي: العلاقات التجارية ومن بينها الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، تسهيل التجارة في السلع والخدمات في إطار إقامة منطقة للتجارة الحرة، التجارة في السلع والخدمات، الجمارك من خلال تسهيل عمل مصالح الجمارك وتبسيط الإجراءات الجمركية، اللوائح الفنية من خلال تقريب اللوائح الفنية، وإجراءات تقييم المطابقة، حق المؤسسات، حماية المستهلك، الطاقة.

أما عن المراحل فيمكن إيجازها في التالي: [4]

- المرحلة الأولى (2009 – 2011): حيث تم تخصيص 10 مليون أورو من أجل إنجاز خمس مشاريع توأمة مؤسساتية وخمسين عملية تتعلق بالدعم الفني وتبادل المعلومات؛

- المرحلة الثانية (2012 – 2014): يتم تخصيص 30 مليون دولار لهذه المرحلة حيث تم التخطيط لإنجاز 15 مشروع توأمة مؤسساتية و 40 عملية دعم وتبادل المعلومات؛
- المرحلة الثالثة (2015 – 2017): حيث تبدأ من هذه السنة وتمس العديد من العمليات المتعلقة بالتوأمة وكذا الدعم الفني و تبادل المعلومات.

وخلال هذه السنة (2015) من المتوقع إطلاق أربع مشاريع توأمة، الأولى تستفيد منها وزارة المالية وبالضبط المفتشية العامة للمالية من أجل تحسين أداء المفتشية بقيمة 1.4 مليون أورو، حيث من المنتظر أنينطلق في سبتمبر 2015 ويدوم لمدة سنتين، أما المشروع الثاني فهو مخصص لدعم المديرية العامة للضرائبمن أجل تحسين الأداء بقيمة 1.4 مليون أورو ينطلق في سبتمبر 2015 وينتهي في سبتمبر 2017،وبالإضافة إلى مجلس المحاسبة الذي إستفاد أيضا من مشروع يتمثل في تدعيم القدرات المؤسساتية فيالجانب القانوني تنفيذ قوانين المالية وجودة التسيير، بغلاف مالي قدر بـــ 1.721 مليون أورو، ينطلق في جويلية 2015 وينتهي بعد سنتين، المشروع الأخير يخص المديرية العامة للتوقع والسياسات من أجل تحسين مهام هذه الأخيرة، حيث خصص له 1.450 مليون أورو، ينطلق في سبتمبر 2015 وينتهي في سبتمبر 2017.

ثالثا: الجانب التجاري لإتفاقية الشراكة

جاء الجانب التجاري من إتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية ليضع حجر الأساس لإتفاقية التجارة الحرة على مطلع سنة 2017، حيث يعتبر الإتحاد

الأوروبي الشريك الأول للجزائر، ومن أجل إنشاء هذا الفضاء تم تقديم مراحل التفكيك الجمركي على مدار 12 سنة كفترة إنتقالية إلى غاية الوصول إلى التفكيك الكلي للرسوم الجمركية مع مطلع سنة 2017، حيث تتم عملية تفكيك التعريفة الجمركية للمواد الصناعية إبتداءا من الفاتح سبتمبر 2005 على ثلاث مراحل وهي: (5)

- القائمة الأولى وتضم 2034 بند تعريفي جمركي و المشكلة أساسا من المواد الأولية والمعدات تفكيكا جمركيا فوري، أي أنها تستورد بنسبة رسوم جمركية 0%؛
- القائمة الثانية وتضم 1095 بند تعريفي جمركي مشكلة من المواد نصف المصنعة والمواد الكاملة التصنيع، والتي تم تمديد عملية تفكيكها على مدار ستة سنوات بالإضافة إلى سنتين من التأجيل لتصل إلى 0% سنة 2012، وفقا للجدول رقم (1).
- القائمة الثالثة تضم 1860 بند تعريفي جمركي والمشكلة من المواد الكاملة التصنيع، حيث تم تمديد فترته إلى 12 سنة مع سنتين من التأجيل لتصل نسبة 0% سنة 2017، حيث تصبح مع بداية سبتمبر 2012 كما يلي:

12% بالنسبة للمنتجات التي تخضع للرسوم جمركية ب 30%

6% بالنسبة للمنتجات التي تخضع للرسوم جمركية ب 15%

2 % بالنسبة للمنتجات التي تخضع للرسوم جمركية ب 5%

والجدول رقم (2) يوضح كيفية ممارسة التفكيك الجمركي على هذه القائمة.

لكن مع بداية سنة 2010 رأت الجزائر أن الأهداف المسطرة لهذا الإتفاق لم تتحقق، خاصة إنسياب المنتجات الجزائرية نحو الأسواق الأوروبية في حين إستفادة المنتجات الأوروبية من التفكيك الكلي أو الجزئي لبعض المنتجات، مما دفع الجزائر إلى تقديم طلب مراجعة التفكيك الجمركي وذلك في جوان 2010 بمناسبة أشغال الدورة الخامسة من مجلس الشراكة، وذلك بناءا على المادة 11 و 16 من الإتفاقية، لكن الإجابة من طرف الإتحاد الأوروبي كانت في سنة 2012، حيث وافق على مراجعة جدول التفكيك الجمركي بما يسمح بإقامة منطقة للتبادل التجاري الحر في مطلع سنة 2020 بدلا من 2017 وذلك وفقا للإتفاق التالي : [6]

فيما يخص المواد الزراعية و المواد الغذائية:

- إلغاء 25 حصة تعريفية جمركية من المواد الزراعية ممنوحة للإتحاد الأوروبي
- إلغاء التفضيلات التعريفية الخاصة بمادتين غذائيتين ممنوحة للإتحاد الأوروبي
- إعادة فتح 9 حصص تعريفية تفضيلية من المواد الزراعية ممنوحة للإتحاد الأوروبي
- تعديل حصتين تعريفيتين للمنتجات الزراعية ممنوحة للإتحاد الأوروبي

❖ فيما يخص المواد الصناعية:

شملت عملية المراجعة 1058 بند جمركي تعريفي منشأه الإتحاد الأوروبي، اعتبرته الهيئات المختصة بنودا حساسة بالنسبة لقطاعات الإنتاج، التشغيل والإستثمار.

بالنسبة للمنتجات القائمة الثانية والتي من المفروض أن تخضع لنسبة تفكيك جمركي مقدر بـــ 0% في سبتمبر 2012، فقد تم التوصل إلى:

- الإستفادة من إعادة تطبيق الجزئي للحقوق الجمركية على 82 بند جمركي تعريفي للمواد الجد حساسة

وكذا من مهلة إضافية تقدر بأربعة سنوات للوصول إلى 0% في سنة 2016 بدلا من سنة 2012.

- الإستفادة من تعليق تطبيق الحقوق الجمركية ل 185 بند جمركي تعريفي لفترة إضافية مدتها سنتين وكذا الاستفادة من مهلة إضافية مقدرة بأربعة سنوات قبل أن يتم تخفيضها إلى نسبة 0% في موعد 2016.

أما بالنسبة للمنتجات القائمة الثالثة فقد تم التوصل إلى :

- إستفادة 174 بند تعريفي جمركي للمواد الجد حساسة من إعادة تطبيق جزئي للحقوق الجمركية بنسبة 23% للمواد الخاضعة لنسبة 30% من الحقوق الجمركية، و12% من المواد الخاضعة لنسبة 15% من الحقوق الجمركية، وكذا مهلة إضافية مقدرة بثلاث سنوات أي 2020؛
- إستفادة 617 بند تعريفي جمركي من تعليق للحقوق الجمركية بنسبة 21% للمواد التي كان يطبق عليها 30% من الحقوق الجمركية، كذا تعليق للحقوق الجمركية بنسبة 10.5% من المواد التي كانت خاضعة لنسبة 15% من الحقوق الجمركية، وتعليق بنسبة 3.5% من المواد التي كانت خاضعة لـــ 5% من الحقوق الجمركية، وهذه لفترة تمتد على مدار 3 سنوات (2012-2015) بالإضافة إلى مهلة إضافية بـــ3 سنوات إلى أن يصل التفكيك الجمركي بنسبة 0% مع موعد 2020.

رابعا: واقع التجارة الخارجية للجزائر في ظل إتفاق الشراكة

يبدو أن إتفاق الشراكة الأورو– جزائرية لم يحقق أهدافه على الأقل بالنسبة للطرف الجزائري، حيث بعد مرور خمس سنوات من دخول إتفاق الشراكة حيز النفاذ طلبت الجزائر إعادة مراجعة أجندة التفكيك الجمركي، ففي جانب تأثير الشراكة الأورو– جزائرية على الميزانية العامة، فقد أعدت المديرية العامة للتوقع والسياسات التابعة لوزارة المالية سنة 2005 دراسة للتأثير المتوقع لإتفاق الشراكة على الاقتصاد الكلي، حيث توقع التقرير أن تخسر الجزائر ما قيمته 373,6 مليار دج [7]، على مدار 15 سنة أي إلى غاية إقامة المنطقة التجارية الحرة وهو ما يمثل نسبة 7,97 % من الإيرادات العامة المتوقعة لميزانية هذه السنة (2015)[8].

في حين يرى البروفسور خلادي مختار أن 55% من العائدات الجمركية مصدرها الإتحاد الأوروبي ورغم عدم تقديمه أرقام دقيقة عن الخسائر الناتجة عن التفكيك الجمركي بعد سنة من دخول الاتفاقية حيز النفاذ 2006 إلا أنه أكد أنها تتراوح ما بين 100 إلى 500 مليون دولار[9].

أما في الجانب التجاري فيعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك الاول للجزائر وأيضا الممون الأول حيث أن أكثر من 50% الواردات تأتي من الإتحاد الأوروبي كما أن أكثر من 64% من الصادرات الجزائرية تكون وجهته دول الإتحاد الأوروبي.

نلاحظ من الجدول رقم (3) الإرتفاع الجنوني للواردات الجزائرية من دول الإتحاد الأوروبي ومن خلال أول ملاحظة يتم استنتاجها هي سيطرة دول الإتحاد الاوروبي على أكثر من 50% من إجمالي الواردات وذلك لمدة 10 سنوات على التوالي، كما نلاحظ أيضا النمو الكبير لقيمة الواردات بعد سنة 2005 أي تاريخ بدأ نفاذ إتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية حيث وصلت

إلى 26.5% سنة 2008 قبل أن تتراجع وتبلغ أدنى قيمة ب 1.75% سنة 2010 بسبب تأثير الأزمة الإقتصادية العالمية.

أما عن هيكل الواردات فهي تتوزع على ثمانية فروع وتمثل التجهيزات الصناعية حصة الأسد بـــ 40.9% من إجمالي الواردات من دول الإتحاد الأوروبي ثم تأتي المنتجات النصف مصنعة بـــــ 25.2% في حين تمثل السلع الإستهلاكية نسبة 15.6% من إجمالي الواردات في حين تمثل المواد الطاقوية والمواد الأساسية والمواد الخام بالإضافة إلى التجهيزات الفلاحية نسبة 18.3% والجدول رقم (4) يوضح ذلك.

وتمثل فرنسا المورد الاول داخل الإتحاد الأوروبي بـــ 10.87% (والثانية بعد الصين في إجمالي الواردات) ثم إيطاليا وإسبانيا بـــ 8.54% وألمانيا بـــــ 6.47%، وفي ما يخص الصادرات فأكثر من 64% من الصادرات الجزائرية تكون وجهتها دول الإتحاد الأوروبي بأكثر من 40 مليار دولار سنة 2014، ويمكن أن نلخص الصادرات الجزائرية بالنسبة للمناطق الإقتصادية في الجدول رقم (5).

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ إن إرتفاع الصادرات الجزائرية الإجمالية صاحبه إرتفاع الصادرات نحو دول الإتحاد الأوروبي رغم الإنخفاض الذي ميزه في سنة 2009 بسبب الأزمة الإقتصادية كما نلاحظ أيضا تباطئ معدل نمو الصادرات نحو الإتحاد الأوروبي بداية من سنة 2009 وذلك بسبب تراجع إنتاج النفط والطلب عليه خاصة في ظل عدم تعافي إقتصاديات بعض دول الإتحاد الأوروبي كإسبانيا وإيطاليا، حيث يعتبران أكبر شركاء الجزائر بنسبة 15.43% و 13.29% من إجمالي الصادرات.

أما عن هيكل الصادرات فتمثل الصادرات الطاقوية النسبة الكبرى، فالنسبة للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات فقد عرفت منذ سنة 2009 إرتفاع بشكل كبير نحو دول الإتحاد الأوروبي حيث إنتقلت من 617 مليون دولار سنة2009 إلى 1.645 مليار دولار سنة 2011 والجدول رقم (6) يوضح ذلك.

خاتمة:

من خلال ما تقدمنا به سابقا نرى أن الجزائر لم تستفد بشكل كبير من إتفاقية الشراكة، بالإضافة الى الأضرار التي لحقت بالإيرادات الجمركية بسبب التفكيك الجمركي للرسوم والضرائب، تضررت بعض الصناعات المحلية خاصة فيما يتعلق بالمواد الزراعية والمواد الغذائية ورغم أن الحكومة الجزائرية يمكنها حماية بعض القطاعات الحساسة إلا أن السياسات الحمائية التي صادقت عليها في الإتفاقية لم تتعدى أربع سياسات:

- الإجراءات المضادة للإغراق (المادة 22)
- الرسوم التعويضية (المادة 23)
- إجراءات الوقاية (المادة 24)
- الإجراءات الإستثنائية لصالح الصناعات الناشئة أو التي هي في حالة إعادة الهيكلة (المادة 11)

ورغم أن المنتجات الجزائرية إستفادة من تفكيك جمركي كلي إلا أن تموقعها في السوق الأوروبية يحتاج الكثير من الجهود خاصة في ظل المنافسة الشديدة التي تميز الأسواق الدولية.

التهميش والإحالات:

(1) : Délégation de l'union européenne en Algérie, l'union européenne et l'Algérie : un partenariat fort pour un développement commun, brochure de l'accord d'association, Alger, 2014.

(2): l'union européenne, accord euro-méditerranéen, établissent une association entre la république algérienne et la communauté européenne, union européenne action extérieur, Bruxelles, Belgique, p3.

(3) : Délégation de l'union européenne en Algérie, Loc. cit.

(4) : l'union européenne, programme d'appuis à la mise en ouvre de l'accorde d'association, disponible sur le site : www.p3a-algerie.org

(5): Ministère de commerce, accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriel et les concessions tarifaires révisée des produits industrielles et agro-alimentation, Alger.2012.p2

(6): مصطفى بن بادة، المخطط الجديد للتفكيك الجمركي، **يوم إعلامي حول المخطط الجديد للتفكيك الجمركي مع الاتحاد الأوروبي**، وزارة التجارة، الجزائر، أوت 2012، ص5.

(7) : Ministère des finances, **Accord d'association avec l'union européenne, les impacts prévisibles de l'accord sur le budget de l'état et le niveau de la protection en Algérie**, Alger, 2005.

(8) من التوقع تحصيل 4684.640 مليار دج سنة 2015 من بينها 516.96 مليار متعلقة بالمنتجات الجمركية.

(9) : KHELADI Mokhtar, **l'accord d'association Algérie – UE, un bilan-critique**, conférence internationale sur enjeux économiques, sociaux et environnementaux de la libéralisation commerciales de pays du Maghreb et du Proche-Orient, le centre africains de la politique commerciales, commission économiques de la nation unis, Rabat, Maroc, 2007, p8.

الملاحق:

الجدول رقم (1) أجندة التفكيك الجمركي لمنتجات القائمة 2

نسبة الرسوم الجمركية	معدل التخفيضات في الرسوم الجمركية				
	2007/09/01	2008/09/01	2009/09/01	2010/09/01	2011/09/01
%5	4	3.5	3	2	1
%15	12	10.5	9	6	3
%30	24	21	18	12	6

Source : direction général des douanes, accords d'association entre l'Algérie et l'union européenne, ministère des finances Algérie.2005

الجدول رقم (2) أجندة التفكيك الجمركي للمنتجات القائمة 3

نسبة الرسوم الجمركية	معدل التخفيض في الرسوم الجمركية									
	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
%5	4.5	4	3.5	3	2.5	2	1.5	1	0.5	0.2
%15	13.5	12	10.5	9	7.5	6	4.5	3	1.5	0.7
%30	27	24	21	18	15	12	9	6	3	1.5

Source : direction général des douanes, accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne, ministère des finances Algérie.2008

الجدول رقم (3) الواردات الجزائرية الاجمالية ونحو
دول الاتحاد الاوروبي (2005-2014)

الواردات (مليون دولار)	السنوات				
	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة الاجمالية	1493.644	1558.540	1916.823	2572.033	2854.805
القيمة نحو دول الاتحاد	785.302	847.287	995.184	1359.153	1497.010

النسبة	52.6	54.4	51.9	52.8	52.4
نمو الواردات من دول الاتحاد الاوروبي	-	7.89%	17.45%	26.52%	10.14%

الواردات (مليون دولار)	السنوات				
	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة الاجمالية	3011.807	3442.51	3907.071	4368.548	4699.524
القيمة نحو دول الاتحاد	1520.305	1793.536	2042.773	2280.286	2376.268
النسبة	50.5	52.1	52.3	52.2	50.5
نمو الواردات من دول الاتحاد الاوروبي	1.75%	17.97%	13.89%	11.72%	4.20%

Source :
-ONS, évolution des échanges externes de 2002 a 2014, direction technique chargée de la comptabilité national, collections statistiques N182/2014, série E, N 75, Alger, 2013, p15.
-Direction générale des douanes, statistique de commerce extérieur de l'Algérie, Année 2014, centre national de l'informatique et des statistiques, Alger, 2015, p15.

الجدول رقم (4) هيكل الواردات الجزائرية سنة 2014

الواردات	المواد الغذائية	المواد الطاقوية	المواد الاولية	المنتجات الخام	المنتجات النصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
النسبة %	12.8	0.9	3.5	0.4	25.2	0.7	40.9	15.9

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات المديرية العامة للجمارك

الجدول رقم (5) الصادرات الجزائرية الإجمالية ونحو دول الإتحاد الاوروبي (2005-2014)

الصادرات (مليون دولار)	السنوات				
	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة الاجمالية	3421.548	3979.000	4214.163	5095.019	3347.636
القيمة نحو دول الاتحاد	1903.577	2089.979	1835.573	2659.020	1717.200
النسبة	55.6	52.5	43.6	52.2	51.3
النمو	-	9.79	-12.17	44.86	- 35.4

الصادرات (مليون دولار)	السنوات				
	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة الاجمالية	4333.587	5374.131	5687.369	5157.233	5071.313
القيمة نحو دول الاتحاد	2127.478	2728.125	3147.123	3276.312	3264.019
النسبة	49.1	50.8	55.3	63.53	64.36
النمو	23.89	28.23	15.35	4.10	-0.37

Source :

-ONS, évolution des échanges externes de 2002 a 2014, direction technique chargée de la comptabilité national, collections statistiques N182/2014, série E, N 75, Alger, 2013, p15.

-Direction générale des douanes, statistique de commerce extérieur de l'Algérie, Année 2014, centre national de l'informatique et des statistiques, Alger, 2015, p15.

الجدول رقم(6): حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو الإتحاد الأوروبي

الصادرات (مليون دولار)	2009		2010		2011	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الصادرات خارج قطاع المحروقات نحو الاتحاد الاوروربي	617	58.93	1064	65.7	1645	76.4
الصادرات خارج قطاع المحروقات الاجمالية	1047	100	1619	100	2152	100
الصادرات المحلية نحو الاتحاد الاوروربي	23334	53.4	20009	35.1	36295	49.5
الصادرات الكلية نحو العالم	43689	100	57053	100	73390	100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير المديرية العامة للجمارك